رؤية الرئيس ياسر عرفات وموقفه من أزمة الخليج الثانية 1991/1990

د. عبد الناصر محمد سرور *

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي لعبه الرئيس ياسر عرفات تجاه الأزمة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب/أغسطس 1990م، وفي هذا الإطار سنتناول الدراسة مناقشة وتحليل ثلاث قضايا رئيسية هي:

1. رؤية الرئيس عرفات وسلوكه (كصانع رئيس للقرار الفلسطيني) تجاه الأزمة مع تحليل النمط الذي اتبعته القيادة في تعاملها مع الأزمة.
2. محاولة تفسير موقف القيادة وتحليله في ضوء الواقع الفلسطيني الداخلي والخارجي وفي ظلّ المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية.
3. تداعيات الموقف على صعيد العلاقات الفلسطينية – الكويتية من جانب، والفلسطينية – العربية من جانب آخر.

President Arafat's vision and attitude of the second gulf crisis (1990-1991)

ABSTRACT

This study sheds the light on the role played by president Arafat with regard to the crisis resulted from the Iraqi invasion of Kuwait in August 1990. This study will address with discussing and analyzing three main issues adhoc:

1. President Arafat's vision and behaviour، as the main maker of the Palestinian decision، towards the crisis. This is achieved by analyzing the may followed by the Palestinian leadership in dealing with the crisis.
2. An attempt to interpret and analyze the Palestinian leadership attitude in the light of the internal and external Palestinian circumstances، regional and international new situations and changes.
3. Effects of this attitude on the Palestinian – Kuwaiti relations from one hand، and the Palestinian-Arab relations from the other hand.

* قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الأقصى – غزة – فلسطين.

رؤية الرئيس ياسر عرفات وموقفه...

المقدمة:

تعتبر أزمة الخليج الثانية 1991/1990 الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت من أخطر الأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية وساهمت في تعميق الهوة بين عناصر النظام العربي وتمزقه، كما تمخّضت عنها تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية. لذا، سعت القيادة الفلسطينية منذ البداية إلى احتواء هذه الأزمة، وحلها عبر وسائل الحوار العربي، بهدف التوصل إلى صيغة عربية تستند على قاعدة سليمة ومتوازنة ومرضية، وقد بذل الرئيس ياسر عرفات جهداً كبيراً مع القادة العرب من أجل المصلحة القومية العليا، ودرءاً لخطر التدخل الأجنبي، ومنع تدويل الأزمة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي لعبه الرئيس ياسر عرفات تجاه الأزمة من خلال عرض رؤيته وسلوكه، ومدى تأثره بتوجهات الواقع الفلسطيني الداخلي والمستجدات على الساحة العربية والدولية، وتداعيات ذلك على القضية الفلسطينية تحديداً، والعلاقات الفلسطينية – العربية بوجه عام.

وتستند الدراسة إلى فرضية مؤداها أن:

موقف وسلوك الرئيس ياسر عرفات تجاه أزمة الخليج الثانية ارتبط بتأثير العامل الفلسطيني الداخلي أكثر من استجابته لعوامل واعتبارات البيئة الخارجية، وخصوصاً تلك المتعلقة بديناميات العلاقات الثنائية التاريخية مع الكويت. بمعنى آخر، إن البيئة النفسية للرئيس عرفات بالإضافة إلى العوامل الموضوعية الداخلية كان لها تأثير واضح في صياغة موقفه وسلوكه إزاء الأزمة بحيث تبلور باتجاه يتماشى وتوجهات الشارع الداخلي الفلسطيني على وجه التحديد.

وسوف تعتمد الدراسة على منهج الإدراك والبيئة النفسية (العقائد والإدراكات، والتصورات) على اعتبارها إحدى المتغيرات التي تؤثر في موقف وسلوك صانع القرار السياسي، وكيفية استجابته للبيئة الواقعية بمستوياتها المحلية والإقليمية والدولية (سليم، 1992: 146)، ولمعالجة كافة القضايا السابقة ستتناول الدراسة مناقشة وتحليل ثلاث قضايا رئيسية، هي:

1. رؤية وسلوك الرئيس عرفات (كصانع رئيس للقرار الفلسطيني) تجاه الأزمة مع تحليل النمط التي اتبعته القيادة في تعاملها مع الأزمة.
2. محاولة تفسير وتحليل موقف القيادة في ضوء الواقع الفلسطيني الداخلي والخارجي والمستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية.
3. تداعيات الموقف على صعيد العلاقات الفلسطينية – الكويتية من جانب، والفلسطينية – العربية من جانب آخر.

أولاً: رؤية وسلوك الرئيس عرفات (كصانع رئيس للقرار الفلسطيني) تجاه الأزمة:

منذ بداية أزمة الخليج الثانية كانت القيادة الفلسطينية تفضل القيام بدور الوساطة ضمن الإطار العربي، بهدف التوصل إلى صيغة عربية تكفل الحقوق الوطنية والسيادة، والأمن للجميع، لذا قام الرئيس ياسر عرفات بجهد مكثف مع القادة العرب في العراق والسعودية ومصر واليمن وليبيا وتونس، ولم تكن تلك المرة الأولى التي قدم فيها الرئيس عرفات مساعيه الحميدة في النزاع بين البلدين، فهي استمرار للدور الذي اضطلع به في الماضي، فمنذ عام 1972-1973 وقع خلاف مشابه بين البلدين أوشك على حدوث مواجهة عسكرية ناجمة عن الخلاف حول جزيرة بوبيان ومسألة الحدود، حيث نجح الرئيس عرفات في التوصل إلى وقف إطلاق النار وعقد لقاء بين وفدي الدولتين (خضر، 2003: 301). إذن، في سياق نشوب الأزمة وتطوراتها، لابد من رصد وتحليل وتتبع موقف القيادة الفلسطينية، وذلك على النحو التالي:

منذ اللحظة الأولى لبدء الغزو العراقي للكويت، وفي أول رد فعل رسمي تحفظت القيادة الفلسطينية (دولة فلسطين) في مجلس الجامعة العربية بالقاهرة الذي عقد في 1990/8/3 على القرار المتضمن إدانة الغزو العراقي، فقد جاء هذا التحفظ لاعتقاد القيادة الفلسطينية بأن الإدانة تسمح بالتدخل الأجنبي، وتعيق جهود الوساطة العربية، وتطيل أمد الأزمة، ويحولها إلى وسيلة لإعادة تكثيف الوجود الأجنبي في المنطقة العربية. كما اعتبرت القيادة الفلسطينية أن هذا التعجل هو عامل كابح ومعطل للجهود العربية، وعليه فقد جاء موقف الرئيس عرفات تجاه سلوك بعض قادة الدول العربية حينما قال: "إنها غلطة، غلطة رهيبة، لو أن وفداً ذهب إلى بغداد لتم التوصل إلى تسوية أزمة الخليج (سالينجر ولوران، 1991: 207).

تابعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية جهودها، فمنذ 6 أغسطس، 1990 قدمت مبادرة سلام داعية إلى انسحاب فوري للقوات العراقية من الكويت قبل 10 أغسطس حيث تضمن مشروع السلام الفلسطيني ما يلي: (خضر، 2003: 301)

- الدفاع عن استقلال الكويت.
- الدعوة إلى تسوية المشاكل العالقة بين العراق والكويت عبر حوار ثنائي مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي لعبه العراق على مستوى الأمة العربية منذ سنوات، والدور الذي سيؤدي القيام به إلى التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.
- انسحاب متلازم للقوات العراقية من الكويت، والقوات الأجنبية من الخليج، واستبدال هذه القوات بقوات عربية أو قوات تابعة للأمم المتحدة عند الضرورة القصوى.
- ممارسة الكويتيين حقهم في تقرير المصير وإعادة السيادة للدولة (المداح، 1990).
- الدعوة إلى مؤتمر دولي لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

رؤية الرئيس ياسر عرفات وموقفه...

- أن تكون الأولوية للحلول السلمية العادلة، وذلك قبل أن يتم بحث مسألة نزع التسلح في الشرق الأوسط، ويجب أن تخضع إسرائيل وترسانتها النووية للتفتيش.
- اتفاق على مشروع شامل لاتحاد الوطن العربي يضع الثروات العربية بشكل عقلاني في خدمة الإنماء العربي.

إذن، بناءً على مشروع السلام الفلسطيني، وطبيعة الجهود الفلسطينية المبذولة طوال فترة الأزمة، يتضح أن القيادة الفلسطينية تمترست حول رؤية استراتيجية هي:

- عدم قبول وجود عسكري أجنبي على الأراضي العربية.
- عدم الانقياد لحل عسكري.
- عدم إعطاء ذريعة للولايات المتحدة لتحطيم الإمكانات العسكرية العراقية.

لذلك اعتبرت القيادة الفلسطينية أن العمل على انسحاب العراق من الكويت لا غنى عنه، ولكن عبر التفاوض، وامتنعت القيادة الطامحة للقيام بوساطة بين العراق والكويت – مع معارضتها احتلال الكويت – عن إدانة الغزو، انطلاقاً من إدراكها وقناعتها بعدم إضفاء الشرعية على تدخل قوات أجنبية لحسم الأزمة عسكرياً. في هذا السياق قال الرئيس عرفات: "إن قدوم القوات الأمريكية والمتحالفة لم يكن مقصوداً به الكويت، ولا آل صباح، ولا غيره من دول الخليج، بل كان بمثابة استعمار جديد للأراضي العربية، للسيطرة على منابع النفط وخيرات الأمة العربية، ومن المحزن أن نرى المال العربي يستخدم في حرب ضد القوة العسكرية العربية" (وفا، 90/12/17). وفي ضوء جهود القيادة الفلسطينية ومحاولتها للعب دور الوسيط الفاعل في الأزمات العربية، زار الرئيس ياسر عرفات بغداد واجتمع لمدة 4 ساعات بالرئيس صدام حسين محاولاً إقناعه بالذهاب إلى قمة القاهرة، إلا أن الرئيس صدام اشترط بعدم حضور أمير الكويت، فقام عرفات مرة أخرى بعرض صياغة خطة أخرى على الرئيس صدام مفادها، أن يذهب بنفسه إلى القاهرة لإقناع زعماء خمس بلدان رئيسية تشارك في القمة لتقوم بدورها والذهاب إلى بغداد والبدء بمفاوضات، حيث وافق الرئيس صدام على هذا الاقتراح (سالينجر ولوران، 1991: 197).

في اجتماع القمة العربية في القاهرة يوم 1990/8/10 فوجئ الرئيس عرفات بالبيان الختامي الذي كان موضوعاً أمامه، وتبين ملامح العزلة للقيادة الفلسطينية، فالعديد من رؤساء الدول لم يوجه للقيادة الفلسطينية التحية، بل تلافوا الحديث معها.

أما على صعيد القيادة المصرية، فقد رفض الرئيس المصري حسني مبارك مقترحات الرئيس الفلسطيني المتعلقة بقيام خمس دول هي (الأردن واليمن والجزائر ومصر وفلسطين) وجاء رد الرئيس المصري قائلاً: "غير وارد أن أقوم بمثل هذه الخطوة، وصدام خان تقتي" (سالينجر ولوران، 1991: 207).

تبين أن مقترحات الرئيس ياسر عرفات ثم تجاوزها عبر خطة وصيغة جديدة معدة مسبقاً حيث لعب الأمريكان دوراً في صياغتها قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة في يوم 1990/8/10. أما فيما يتعلق بمضمون هذه الصيغة فتشتمل على عدة بنود أبرزها:

- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت.
- على العراق أن يقوم بسحب قواته من الكويت فوراً، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ 90/8/2.
- الموافقة على العقوبات والحصار ضد العراق استناداً إلى قرار مجلس الأمن (نص القرار ومشتملاته، 1990: 184-185).

لقد تكرر الموقف الفلسطيني أثناء انعقاد القمة العربية في القاهرة في يوم 1990/8/10، حيث تم التصويت ضد قرار القمة بإدانة الغزو، وأعلنت منظمة التحرير أن موقفها هذا من أجل تهدئة الأوضاع ليتسنى اتخاذ قرارات مقبولة من كل الأطراف العربية (الرميحي، 1995: 353).

وفي سياق تقييم الموقف الفلسطيني الرافض لقرار القمة، فإنه تماشى والنقى إلى حد كبير وموقف الشاذلي القليبي – الأمين العام للجامعة العربية – الذي أوضحه في بيان استقالته عندما قال: "من حق الكويت علينا اليوم أن نكون إلى جانبها، كما أن من حق السعودية علينا أن نشد أزرها"، ولكن من حق العراق أيضاً علينا ألا نتركه عرضة لأشرس عدوان جماعي أجنبي يهدف إلى مآرب معروفة وحاجات في نفس آل يعقوب" ، كما قال :" قدمت استقالتي والسبب هو إصرار جهات أجنبية على استعمال القوة، وأولاً وأساساً القضاء على قوة عربية بإمكانها أن تحد من أطماع إسرائيل بالتوسع والهيمنة على المنطقة" (بيان استقالة القليبي، 1990/9/3).

وعليه، فإن الموقف الفلسطيني، اعتبر قرار القمة الصادر في 1990/8/10 باطلاً، تأسيسا على أن التدابير التي أشار إليها تندرج تحت نطاق (المادة السادسة) التي يشترط الميثاق أن يصور القرار بشأنها بإجماع جميع الدول الأعضاء عدا الدولة المعتدية (الرشيدي، 1990).

أما فيما يتعلق بموقف الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية ودور التحرك الفلسطيني مع بدء العمليات العسكرية في يوم 1991/1/17 ضد العراق، فقد تبلور على النحو التالي:

مع بدء العمليات العسكرية، ليل 1991/1/17 ضد العراق، تكثفت اللقاءات والاتصالات الفلسطينية، بهدف دراسة تطورات الوضع والاحتمالات المختلفة، حيث تواصلت اجتماعات القيادة الفلسطينية لبلورة الاقتراحات التي يمكن أن تشكل أساساً لمسعى لدى مجلس الأمن الدولي يهدف إلى إنهاء العدوان، هذا بالإضافة إلى تكثيف الاتصالات مع عدد من الدول العربية، وبعض البلدان الأخرى، كفرنسا وأسبانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي والصين واليابان ودول أخرى في حركة عدم الانحياز (شئون فلسطينية، 1991)، كما أصدرت م.ت.ف بياناً، بتاريخ 1991/1/17، دعت فيه

الأمة العربية، والإسلامية إلى تحمل مسئولياتهم التاريخية والإنسانية للتصدي للعدوان، والتحرك الفوري على جميع الأصعدة لمواجهته"... وأضاف البيان أن التاريخ لن يرحم المتقاعسين في هذه الأمة من مواجهة هذا العدوان، والخطر الغاشم على العراق الشقيق وعلى الأمة العربية". كما وجهت نداء إلى مجلس الأمن الدولي، بتاريخ 1991/1/19، من أجل عمل سريع (وفا، 1991/1/17). كما عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً استثنائياً بتاريخ 1991/1/28، أكدت فيه: أن تواصل العدوان الأمريكي- الصهيوني - الأطلسي على العراق الشقيق والاعتداءات الوحشية الإجرامية على البنية التحتية للمرافق في العراق إنما يكشف أن هدف العدوان هو ضرب قدرات العراق، وإضعاف صمود الأمة العربية بأسرها تمهيداً لفرض الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية على المنطقة، وإخضاع أمتنا العربية، والسيطرة على ثرواتها، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية" (وفا: 1991/11/19).

وفي غمرة العدوان الأمريكي على العراق، قام الرئيس عرفات بزيارة إلى بغداد في يوم 1991/2/14، فاجتمع مع الرئيس العراقي، وأجرى خلال الاجتماع استعراضاً شاملاً لتطورات الأوضاع في ضوء استمرار العدوان وأكد عرفات مجدداً، موقف الشعب الفلسطيني و م.ت.ف الحازم إلى جانب العراق وفي الخندق المشترك في معركة الدفاع عن العراق وفلسطين والأمة العربية (وفا، 1991/2/15).

وعلى إثر طرح العراق لمبادرته السلمية لوقف الحرب، بتاريخ 1991/2/15، أعلن الرئيس عرفات ترحيبه بالمبادرة العراقية، مؤكداً أنه: "منذ بداية الأزمة، سعت المنظمة إلى منع نشوب حرب في منطقة الخليج، من خلال مشروع للسلام قائم على أساس الشرعية الدولية، إلا أن التحالف الأمريكي - الأطلسي - الإسرائيلي رفض، وأغلق طريق الحل السياسي، كما رفض أي حوار عربي، أو أية مبادرة دولية" (فلسطين الثورة، 1991/2/3). وهذا ما ثبت فعلاً من خلال الخطاب والسلوك الأمريكي والغربي، حيث قال الرئيس الأمريكي، جورج بوش، في خطابه الذي أعلن فيه بدء العمل العسكري: "نحن مصممون على تدمير قدرات صادم حسين... إن عملياتنا العسكرية استهدفت الترسانة العسكرية الهائلة لصدام... إننا مصممون على إنهاء ما بدأناه" (القدس العربي، لندن، 1991/1/18).

ثانياً: محاولة تفسير وتحليل موقف الرئيس عرفات:

لقد اتسم موقف القيادة الفلسطينية تجاه الأزمة إلى حد ما بالنهج الذي اتبعته في تعاملها مع النزاعات والأزمات العربية - العربية عموماً، وهو أسلوب تميز باللجوء للمناورة والوسطية بعيداً عن التورط المباشر - بمعنى عدم الوضوح أو الحسم (Cobban, 1984). واعتقد أن القيادة الفلسطينية لم تتخذ موقفاً منحازاً للعراق، كما اتهمتها أغلب الأدبيات التي تناولت أزمة الخليج

الثانية، فبالرغم من التداعيات الخطيرة جداً للأزمة على القضية الفلسطينية ومسارها، إلا أنها لم تخص الفلسطينيين وحدهم، وبالتالي فالموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي تقارب إلى درجة كبيرة والتوجهات الأردنية الرسمية والشعبية، والتوجه السوداني واليمني والموريتاني، بل وأغلب الشعوب العربية (حسين، 1991).

وفي حدود تفسير وتحليل موقف ورؤية الرئيس عرفات تجاه الأزمة لابد من استعراض أبرز العوامل وهي:

التوجه الشعبي الفلسطيني، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أدركت قيادة منظمة التحرير حجم التأييد الواسع للعراق في الأراضي المحتلة، وقد أشار الرئيس عرفات قائلاً: إنني لا أستطيع اتخاذ موقف ضد التوجه الشعبي في الداخل... إنني استلهم تطلعات الشعب الفلسطيني، وقراري دائماً منسق مع توجه أبناء الانتفاضة (Daily telegraph،18/9/1990) أي أن القيادة أدركت أن هامش تدخلها محدود، فهي لا تستطيع، من جهة أولى المجازفة في مخاطرة الانفصال جذرياً عن قاعدتها الشعبية بتبني خطاب عسكري يصب في خدمة الأمريكيين، وخصوصاً أنه كان هناك حالة من الغضب الشديد التي ساورت كل فلسطيني لرؤية الغرب ينطلق سريعاً إلى نجدة الكويت، في حين أن الاضطهاد الإسرائيلي للشعب الفلسطيني لم يوقفه أحد ويستمر بلا عقاب وقد صرح دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني عندما زار القدس قائلاً: "إن المتظاهرين الفلسطينيين يرفعون علم العراق إلى جانب علم منظمة التحرير لأنهم محبطون لحرماتهم من أية حقوق (Jerusalem post،27/10/1990). بمعنى أن التظاهرات في الأراضي المحتلة هي على وجه التحديد انعكاس معارض للخطاب والسلوك المتحيز أو لسياسة الكيل بمكيالين في مجلس الأمن، وتحيز فعال إلى أبعد الحدود عندما يتعلق الأمر بتطبيق عشرات القرارات الخاصة بالشأن الفلسطيني.

إذن، تعدّ الأوضاع الداخلية في الأراضي المحتلة عاملاً مؤثراً على موقف قيادة منظمة التحرير التي خشيت من أن يؤدي تخلفها عن مواكبة التأييد الشعبي للعراق إلى تزايد نفوذ حركة حماس وهي أهم منافس لها (عبد المجيد، 1990)، ولكن ما هي الظروف المؤثرة على الموقف الفلسطيني الداخلي؟

- عدم الاستجابة الدولية الكافية لبرنامج السلام الفلسطيني الذي أقرته الدورة الثانية عشر في الجزائر .
- الشعور الناجم عن التراجع المستمر للانتفاضة الفلسطينية منذ عام 1989 وخصوصاً تقلص طابعها الشعبي – تقلص ملموس في مستوى المشاركة الشعبية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، وتصاعد معدلات هجرة اليهود السوفيت (عبد المجيد، 1990).

وتشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن اندفاع المنظمة للوقوف بجانب العراق كان رد فعل لانفتاح دول الخليج على حركة حماس، مما يعني فقدان المنظمة لعناصر أساسية في دعمها. (الرميحي، 1995، 356).

كما تبلور لدى القيادة الفلسطينية اعتقاد مفاده أن خروج العراق منتصراً قد يشكل وجوداً عراقياً – فلسطينياً جديداً يساهم في إيجاد إقليمية عربية جديدة قادرة على مواجهة التحديات.

تأثر الرئيس عرفات بالسلوك العراقي والخطاب المعلن:

عندما أعلن العراق مبادرته بتاريخ 1990/8/12 بشأن ربط أزمة الخليج بالقضايا الأخرى في المنطقة ومنها القضية الفلسطينية، فقد أدى هذا الإعلان إلى أن تقوم القيادة الفلسطينية ببناء حساباتها على اعتبار أن المبادرة تمثل الحد الأقصى، بمعنى أن القيادة استبعدت نشوب حرب، نظراً لأن الولايات المتحدة والدول الغربية لن تدخل حرباً قد تلحق بها خسائر كبيرة، وقد تؤدي إلى إحراق آبار النفط، وعليه فقد تدخل دول التحالف بمساومة مع العراق ، وقد تؤدي أيضاً إلى بدء الحوار بين منظمة التحرير والولايات المتحدة – بعدما توقف في 1989/8/16 – في ظل ظروف أفضل من ذي قبل، إن هذا الإدراك الذي ارتكز عليه الرئيس عرفات، للدرجة التي توقع أن يقوم مجلس الأمن بتأجيل المهلة التي منحها للعراق للانسحاب من الكويت (أبو بكر، 1992).

التقارب في العلاقات الفلسطينية – العراقية:

لقد نجم هذا التقارب عن تزايد اعتماد المنظمة على بغداد كمركز رئيس لقواتها – التي أصبح من الصعب أن تقبل به دولة عربية أخرى – وهذا التواجد منذ خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان عام 1982 التي وصلت أعدادها حوالي 10 آلاف مقاتلاً فلسطينياً بالإضافة إلى ذلك أعتقد بوجود دواعي أخرى لتبرير الموقف الشعبي الفلسطيني الداعم لموقف القيادة، واعتماد القيادة عليه في صياغة مواقفها، ويمكن تركيزه في النقاط التالية:

- تسارع أحداث الأزمة مما جعل قضية احتلال العراق للكويت تتراجع في ذهن الشارع الفلسطيني كي تحل بدلاً منها قضية الصراع ضد القوى الأجنبية، وهكذا تحول الصراع من كويتي – عراقي إلى عربي – أجنبي.
- طرح العراق لشعارات تداعب الوعي العربي وآلامه القومية مثل: التصدي لإسرائيل، وربطه بين الانسحاب من الكويت والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة (سالم، 1990).
- رفع العراق شعار الإسلام ورفع علم الله أكبر بكل ما يحمله في الثقافة الجماعية للأمة من ذكريات المجد والانتصار.

- طرح العراق مشكلة التنمية الاقتصادية العربية والاستفادة العربية الجماعية والثروات الطبيعية في جو من الإحباط الاقتصادي والسياسي والنفسي.

أما مبررات موقف ورؤية القيادة الفلسطيني فتكمن في:

- الخوف من عودة الأجنبي وتدخله المباشر في الشئون العربية، مما سينعكس سلباً على القضية الفلسطينية.
- الوعي بنتائج الدمار للبنية التحتية لبلدين عربيين هما، العراق والكويت بسبب دخول آلة الحرب الغربية في المنطقة.
- الخوف من أن تُحدث الحرب خللاً اقتصادياً يهدد الاقتصاد العربي ومصادر الدعم والتمويل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

استناداً إلى ما تم طرحه سابقاً، أعتقد أن هذه الأسباب هي التي ساقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في صياغة مواقفها، مما جعلها تتصرف إزاء الأزمة وفق:

- القناعة بعدم وجوب الاستعانة بالقوة الأجنبية.
- إبقاء الأزمة داخل الإطار العربي.
- البعد التفاوضي السلمي عن طريق التفاوض بين أطراف الأزمة.

تقييم رؤية ياسر عرفات وموقفه:

في كل التطورات الكبرى التي تعرضت لها المنطقة العربية منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين كانت القضية الفلسطينية حاضرة، إما في ارتباط مباشر بها، أو في تفاعل معها بالتأثير والتأثر.

ولم تكن أزمة الخليج الثنائية عام 1990-1991 استثناءً، فقد ظلت القضية الفلسطينية لفترة طويلة بمثابة كلمة السر التي يعرف الحكام العرب مدى الحماس الشعبي لها، فعمل بعضهم على استغلالها لدعم شرعية أنظمتهم، أو تحسين صورتها، أو تحقيق منافع، مما تسبب في أضرار لحقت بها.

كما واعتبر السجل التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، وعلاقاتها بالأنظمة الحاكمة في العالم العربي حافلاً بالصراع من أجل استقلالية القرار الفلسطيني واستقلالية التوجهات والمواقف بعيداً عن التأثير والابتزاز، لذا كثيراً ما انزلقت علاقات بعض الدول العربية بمنظمة التحرير وأخذاً مساراً سلبياً، بل تصادمياً ودموياً أحياناً، مما انعكس سلباً على القضية الفلسطينية وشعبها العربي الفلسطيني في الداخل والخارج. ولكن بالرغم من ذلك، فتاريخياً كثيراً ما لجأ العرب لقيادة منظمة التحرير للعب الدور الوسيط في حل النزاعات العربية، وتاريخياً اجتهدت

القيادة بالتدخل الإيجابي لحل هذه النزاعات. فقيادة م.ت.ف كانت تحاول دوماً ملء الفراغ، ولعب دورٍ فاعلٍ من أجل جمع شمل العرب إدراكاً منها لأهمية هذا الدور في خدمة القضية الفلسطينية في المقام الأول. إلا أن أزمة الخليج الثانية 1991/90 مثّلت نموذجاً مختلفاً، فأخذت بعداً تصاعدياً متسارعاً، فانحرفت عن الإطار العربي، بفعل عوامل عديدة: أبرزها، التحولات الإقليمية والدولية في نهاية عقد الثمانيات، وبالتالي فمنذ بوادر الأزمة تبلور لدى القيادة الفلسطينية قناعة وإحساس بمدى خطورة الأزمة في حال تفاقمها وانحرافها عن إطارها العربي، وكان لديها تصور واضح أيضاً حول خطورة تداعياتها في حال تدويلها أو تفجر الحرب.

ففي ضوء ما سبق، ومن خلال تتبع ورصد الدور الذي لعبه الرئيس ياسر عرفات، والعوامل التي أثرت فيه، يتضح أن الزعامة الفلسطينية بالرغم من تفردها إلى حد كبير في صناعة القرار الفلسطيني وهي في هذا الجانب لن تخرج عن دور القيادة في صنع القرار في العالم العربي (Korany،35-10 :1987)، إلا أن الرئيس ياسر عرفات يختلف من جانب آخر عن القيادة العربية، فيعد نموذجاً للزعامة والقيادة الكرزمائية – على الأقل فلسطينياً – في الوقت الذي افتقدت فيه المنطقة العربية للزعامة الكرزمانية على الأقل من مطلع السبعينات.

إن الرئيس عرفات أثر كثيراً في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية خلال أربعة عقود، في الوقت ذاته، تماشي وتوجهات الشارع الفلسطيني ، وتحديداً ، تجاه أزمة الخليج الثانية، واتضح ذلك عندما صدر بيان للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تحت عنوان "مجابهة الغزو الإمبريالي" وهاجم السلوك والأطماع الاستعمارية في المنطقة وركز على أهمية مواجهة الوجود العسكري الأجنبي (القدس العربي، 1990/8/14). لذلك أعتقد أن القيادة الفلسطينية صنعت قراراتها وبلورت مواقفها تجاه الأزمة نزولاً عند توجهات الشارع الفلسطيني – الداخلي تحديداً – بالرغم من أن هامش المناورة أمامها كان ضيقاً، وكانت في مأزق حقيقي لربما لم تتعرض له طوال تجربتها التاريخية.

كما أعتقد أن الرئيس عرفات في ضوء تصوره الدقيق وإدراكه لتوجهات الشارع الفلسطيني المؤيدة للعراق في مواجهة العدوان الأجنبي – لا في غزوه للكويت – يكون قد جسد الديمقراطية الفلسطيني في أنصع صورها، بغض النظر عن نتائج ذلك، فهو ليس مسئولاً عنها على الإطلاق. فالمواقف والرؤى العقلانية، هي تلك التي لا تتناقض وتوجهات الشعوب وإراداتها، لا تلك التي تبنى على براجماتية نفعية تسعى لتحقيق مصلحة ضيقة تتخطى إرادة الشعوب، وتصنع بعيداً عنهم، وتكبت حرياتهم، وهذا ما حدث فعلاً في العديد من العواصم والمدن العربية التي عارضت العدوان على العراق ولكن جاء موقف حكامها مضاداً لإرادتها.

ثالثاً: تداعيات الموقف على صعيد العلاقات الفلسطينية-الكويتية، والفلسطينية-العربية:

لقد تركت أزمة الخليج الثانية آثاراً سلبية على الصعيد العربي حاضراً ومستقبلاً، وعلى صعيد القضية الفلسطينية بشكل واضح تحديداً. لقد حدث انقسام في العالم العربي إلى محورين أو أكثر وتعمقت الخلافات، وأفسحت المجال للتدخلات الأجنبية والهيمنة على المنطقة ومواردها، بل والتحكم بسياساتها وتوجهاتها. ولكن بالرغم من عودة علاقات بعض الدول التي اتخذت مواقف مشابهة إلى حد كبير لتلك التي اتخذتها قيادة م.ت.ف مع الكويت، كما تغير السلوك والتوجه الرسمي والشعبي الكويتي تجاه هذه الدول، إلا أن أصداء الموقف الفلسطيني ما زال مخيماً على العلاقات الفلسطينية الكويتية حتى اليوم. بل يمكن القول، إن الطرف الفلسطيني اعتبر الطرف الثالث الخاسر جراء الأزمة بعد طرفي النزاع (الكويت والعراق).

وسوف تركز الدراسة في هذا المحور على تداعيات الأزمة على النحو التالي:

1- على صعيد العلاقات الفلسطينية - الكويتية:

لقد تأثرت العلاقات الفلسطينية - الكويتية جراء موقف القيادة الفلسطينية من أزمة الخليج الثانية، بحيث تراجعت العلاقات إلى نقطة الصفر، بالرغم من أن موقف الرئيس عرفات لم يتضمن أية أعذار أو مسوغات للاحتلال العراقي للكويت. ولقد اتهمت دولة الكويت الرئيس عرفات بالوقوف علناً بجانب القيادة العراقية، كما اتهم الكويتيون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بأنهم هتفوا بحياة صدام وأيدت العدوان، وهذا غير صحيح، لأنها هتفت لصدام في مواجهة العدوان الأجنبي، بالرغم من أن بعض الصحف الأردنية اعتبرت الاجتياح العراقي للكويت خطوة ضرورية للحفاظ على ثروة العرب النفطية، وأن القرار العراقي كان مدروساً وليس متسرجلاً (عبد الله، 1990).

كما وصلت أصداء المظاهرات التي كانت تجري في عمان وتهتف للملك حسين وللرئيس صدام وكان المتظاهرون يصرخون بغضب وكراهية لدول الخليج قائلين: "الكويت ليس بلداً ولا شعباً ولا عاصمة ولا حتى مدينة... إنها واحة بترول وعلى صدام اجتياح المملكة السعودية أيضاً (سالينجر ولوران، 1991: 44).

وفي مقابلة مع مسلم البراك (عضو مجلس الأمة الكويتي) على قناة العربية قائلاً: إن الخطأ والخطيئة التي ارتكبت من قبل القيادة الفلسطينية كانت خطيئة مؤسسية. واتهم الرئيس ياسر عرفات بأنه أول من اتخذ خطوات ضد الكويت وذلك في مؤتمر القمة في القاهرة في90/8/9، كما اتهم القيادة الفلسطينية والجالية الفلسطينية في الكويت بأنهم أضعفوا الروح المعنوية للكويتيين، وادعى البراك قائلاً: "إن عرفات قدم لصدام حسين جواز سفره عندما كانت النقطة الحدودية بين الكويت والعراق في المطلاع" (مقابلة مع مسلم البراك، قناة العربية، 2004/2/24).

رؤية الرئيس ياسر عرفات وموقفه...

وفي سياق الحديث عن أزمة العلاقات الفلسطينية – الكويتية، لابد من طرح بعض التوجهات التي ساهمت في توتر هذه العلاقات وكانت عبر أطراف عربية (غير كويتية) فمثلاً:

- لعبت أطراف عربية سواء بالسر أو العلانية في توتير العلاقات الفلسطينية – الكويتية إبان الأزمة وما بعدها (الأخبار، 1990/9/18) .
- التقت مصلحة النخبة الحاكمة في الكويت بمصلحة أطراف أجنبية غربية حول إلصاق قدر كبير من المسئولية على الطرف الفلسطيني، وذلك من أجل تسوية مخطط طرد الفلسطينيين من الكويت.
- لعبت بعض الأبواق العربية عبر الصحافة أو شاشات التلفزة في تشويه صورة الفلسطيني وخصوصاً المقيم في الكويت، مما أدى إلى تعاظم الفجوة وتكريس الكراهية، بحيث أصبح المواطن الفلسطيني في الكويت محط شك وعدم الارتياح لوجوده، بالرغم من أن الجالية الفلسطينية لعبت دوراً كبيراً في حماية الكويتيين خلال الاجتياح، وهذا ما أكده الكثيرون منهم، و ساهمت أيضاً في بناء الكويت و تحديثه و تنميته عبر عقولها و قدراتها البشرية.
- تعرض شخص الرئيس عرفات لأقسى حملة إعلامية مبرمجة وموجهة ضده واتهمته العديد من الأقلام العربية المأجورة بألفاظ وألقاب نابية لا تليق على الإطلاق بمكانته التاريخية.
- كما اتخذت الحكومة الكويتية إجراءات صارمة وانتهجت سلوكاً مجحفاً بحق مئات الآلاف من الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها، حيث تم طرد ما يزيد عن 80% منهم خارج الكويت، فمنهم تمكن من الاستقرار في الأردن، وأعداد كبيرة منهم تم استيعابها في أستراليا وكندا وبعض الدول الأوروبية ومنحهم الجنسية. وعليه، فقد نتج عن ذلك فقدان قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني – وخصوصاً في الأراضي الفلسطيني المحتلة – من مصادر التمويل قدرت بحوالي 14 مليار دولار على الأقل في السنوات التي أعقبت الحرب مباشراً (خضر، 19: 306)، وبالتالي فقد أدى انقطاع التحويلات النقدية والعينية التي كان يرسلها الفلسطينيون العاملون في الكويت إلى أهاليهم في الأراضي المحتلة إلى إضعاف قدرتهم على المقاومة، حيث كانوا يستعينون بهذه المساعدات في تنفيذ أعمال الإضراب، والامتناع عن العمل في إسرائيل ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية.
- أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض احتياطات الفلسطينيين بمقدار 30% خلال الأسابيع الأولى من الأزمة، مع معاناة المؤسسات الرسمية الفلسطينية من نقص فادح بسبب انعدام الإيرادات التي كانت تصل من الكويت ودول الخليج (المداح، 1990).

- تعرضت الكثير من المؤسسات الأكاديمية والخيرية لأضرار كبيرة بسبب توقف الدعم الكويتي، وتحديداً جامعة القدس (أبو ديس)، وبعض المؤسسات التي كانت تقدم خدمات ومساعدات لأبناء شهداء الانتفاضة وبيوت الأيتام والمسنين.

إضافة إلى ما سبق، ومما يثبت عمق الهوة في العلاقات الفلسطينية – الكويتية طبيعة السلوك الكويتي الرسمي تجاه القيادة الفلسطينية طوال عقد التسعينات وحتى خلال فترة حصار الرئيس عرفات في المقاطعة ووفاته. فبالرغم من عودة العلاقات العربية – الكويتية – والمقصود هنا الدول التي كانت أكثر قرباً من العراق خلال الأزمة – إلا أن الموقف الكويتي مصمماً على أن يشترط على تحسن العلاقات مع الفلسطينيين باعتذار من القيادة، واعتذار شعبي، وكأن الطرف الفلسطيني هو الذي قام بغزو الكويت. وبتسلم الرئيس محمود عباس الرئاسة منذ مطلع هذا العام (2005) قدّم اعتذاراً باسمه وبالنيابة عن الشعب الفلسطيني انطلاقاً من إدراكه لمدى أهمية بناء علاقات فلسطينية – عربية جيدة مع كل الأطراف. كما قدم مؤخراً العديد من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية توضيحات حول ملابسات الموقف الفلسطيني إبان الأزمة، ففي حديث للسيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: "إن مظاهر الابتهاج التي أبدها الشعب الفلسطيني لم تكن تأييداً لاحتلال الجيش العراقي للكويت، فشعبنا الفلسطيني لا يمكن أن يقبل مبدأ الاحتلال وأرضه محتلة منذ عشرات السنين (دولة فلسطين، الدائرة السياسية: www.plofm.com/newpage205).

أعتقد أن التشنج والتصلب المستمر في الموقف الكويتي منذ 1990 وحتى اليوم، لأن الشعب الفلسطيني ليس له وطن محرر وأن استمرار التهم الموجهة للفلسطينيين (قيادةً وشعباً) خرجت عن المألوف في علاقات الشعوب مع بعضها البعض، وفي علاقات الدول أيضاً.

على صعيد العلاقات الفلسطينية – العربية:

لقد تناولت الدراسة مسبقاً حالة الانقسام والتشرذم في مواقف الدول العربية تجاه الأزمة، ولكن الملفت للانتباه، أن أطرافاً عربية خليجية وغير خليجية – أدانت العدوان، وطالبت بتدويل الأزمة – انتهجت سلوكاً وضع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بؤرة الحدث والاتهام وكأنها اعتبرت طرفاً أصيلاً في الأزمة. فأصاب التوتر والتباعد العلاقات الفلسطينية – الخليجية، فعلى مستوى العلاقات الفلسطينية – السعودية حدث تراجعٌ واضحٌ، على الصعيد الرسمي والشعبي، واتخذت الحكومة السعودية إجراءات عديدة مفادها، إنهاء عقود عدد كبير من العاملين الفلسطينيين في المملكة، ووقف المخصصات المالية التي كانت تقدمها لمنظمة التحرير، بالرغم من أن الخطاب السياسي الفلسطيني ركز على أن يضمن الحل السلمي للأزمة حقوق العراق والكويت والسعودية دون انحياز لطرف على آخر (عبد المجيد، 1990).

كما تراجعت العلاقات الفلسطينية – الخليجية (الإمارات، قطر، عُمان، البحرين) وألقت بظلالها سلباً على الجالية الفلسطينية، وعلى مصادر التمويل التي كانت تتلقاه منظمة التحرير سنوياً، وحرم اقتصاد الأراضي المحتلة من تحويلات كانت تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات وخصوصاً بعد أن نزح وطرد أكثر من نصف مليون فلسطيني من وظائفهم (Matthews, 214 :1995).

ونظراً للتقارب الفلسطيني – العراقي الناجم عن اعتماد المنظمة على بغداد كمركز رئيسي لقواتها التي أصبح من الصعب أن تقبل بها دولة عربية أخرى، فقد أدى ذلك إلى تباعد في العلاقات الفلسطينية – المصرية، وبالرغم من تشابه موقف العديد من الدول العربية (موريتانيا، اليمن، ليبيا، الأردن) بموقف منظمة التحرير، إلا أن العلاقات المصرية مع تلك الدول لم تصل للحد الذي وصلت إليه علاقات مصر بمنظمة التحرير.

أما العلاقات الفلسطينية – السورية، فهي متوترة أصلاً بسبب الخلاف التاريخي الناجم عن تمترس القيادة الفلسطينية حول استقلالية قرارها الوطني، وحول الصراع السوري على لبنان، وتصادم مصلحة سوريا في لبنان مع الوجود المسلح لقوات الثورة الفلسطينية.

إجمالاً، بالرغم من تناقض المواقف فكل بلد كان يسعى إلى أن يصل عبر هذه الأزمة إلى أهدافه الخاصة، فالأجنبي حقق مكسباً هائلاً، والعربي دفع الثمن – وإن حقق البعض منهم مكاسب آنية على حساب المصلحة القومية لوطنه العربي – أما الخاسر الأكبر فيبدو أنها ليست الكويت والعراق لوحدهما، بل إنَّ هناك طرفاً آخراً هو الطرف الفلسطيني، فتحررت الكويت وأصبحت محمية أمريكية، وطحن العراق تمهيداً لاحتلاله، وهذا ما تم فعلاً منذ 2003/3/20، ودفع الفلسطينيون فاتورة الحرب بمقدار لا يحتمل.

الخاتمة:

بشكل عام يمكن القول بأن أزمة الخليج الثانية كانت تحدياً حقيقياً، ومأزقاً معقداً للقيادة الفلسطينية وقمة هرمها (الرئيس ياسر عرفات). ففي ظل العديد من المستجدات والتعقيدات ومن أبرزها، حالة الإحباط الشعبي الفلسطيني، وتوجهاته المؤيدة للعراق، وتسارع وتيرة الأزمة وتفاقمها، وضيق الوقت، ومحدودية البدائل والخيارات، وأيضاً العلاقة التاريخية بطرفي الصراع، بالإضافة إلى تبلور محور عربي – إلى حدٍ ما قوي – مؤيد للموقف الكويتي ولتدويل الأزمة، فقد بُذلت جهودٌ مضنية من أجل عدم تدويل الأزمة وإخراجها من إطارها العربي، ولكن بعدما استنفذ الرئيس عرفات كل الوسائل المتاحة فقد بلور موقفه وحسم توجهه بما يتماشى وتوجهات الداخل الفلسطيني، وأصبح أكثر قرباً من العراق في مواجهة العدوان – لا في احتلال الكويت – مع

إدراكه وعمق وعيه للتكاليف الباهظة والخسارة المتوقعة. فأعتقد أن الرئيس عرفات فضل وتماشى مع إرادة شعبه لا إرادة الآخرين، فالتجربة والخبرة التاريخية تؤكد صحة هذا الخيار.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو بكر، توفيق: 1992، منظمة التحرير الفلسطينية وموقفها من الغزو العراقي للكويت، الشرق الأوسط، الرياض.
2. خضر، بشارة، 2003: أوروبا وفلسطين،الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. الرشيدي، أحمد: 1991، الجامعة العربية وأزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت، المجلد 19، العدد 2/1، 119، 132.
4. الرميحي، محمد، 1995: الغزو العراقي للكويت: المقدمات – الوقائع وردود الفعل – التداعيات، عدد خاص (195)، عالم المعرفة بالكويت.
5. سالم، علاء: 1990، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، مجلة السياسة الدولية بالقاهرة، العدد 102: 27.
6. سالينجر، بيار وأريك لوران، 1991: حرب الخليج، الملف السري، الطبعة الرابعة، أوليفيه أوربان للنشر بباريس.
7. سليم، محمد السيد: 1992، التحليل العلمي للسياسة الخارجية – إطار نظري، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي بليبيا، العدد 40: 146.
8. عبد الله، ثناء فؤاد: 1990، الأردن وأزمة الاختبار الصعب، مجلة السياسة الدولية بالقاهرة، العدد 102: 34-36.
9. عبد الرازق، حسين: 1990، الشعوب العربية والقوى الوطنية المصرية ترفض الدور المصري في الخليج، مجلة اليسار، العدد 12: 4-5.
10. عبد المجيد، وحيد: 1990، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية بالقاهرة، العدد 102: 63.
11. عبد المجيد، وحيد: 1991، المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت، المجلد 19، العدد 2/1: 177-178.
12. المداح، محمد علي: 1990، مأزق الموقف الفلسطيني، مجلة السياسة الدولية بالقاهرة، العدد 102: 45.
13. بيان استقالة الشاذلي القليبي في يوم 1990/9/3، محضر اجتماعات الجامعة العربية.

14. الأخبار ، 1990/9/18 ، ص5 .
15. شئون فلسطينية: 1990، بيان م.ت.ف حول أزمة الخليج، العدد 210، ص158-160.
16. شئون فلسطينية: 1991، الموقف من أزمة الخليج، العدد 215-216، ص95-96.
17. فلسطين الثورة، 1991/2/3.
18. القدس العربي، 1990/8/14.
19. القدس العربي، 1991/1/18.
20. وفا، 1990/12/17.
21. وفا، 1991/1/17.
22. وفا، 1991/1/19.
23. وفا، 1991/2/15.
24. دولة فلسطين: الدائرة السياسية، www.plofm.com/newpage32htm.
25. مقابلة مع مسلم البراك (عضو مجلس الأمة الكويتي) في قناة العربية الفضائية بتاريخ 2004/2/24.
26. نص القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن حول فرض الحصار والعقوبات على العراق: 1990، مجلة السياسة الدولية، العدد 102: 184-185.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

27. Cabban, H. 1984: The Palestinian Liberation Organization: People, power and politics, Cambridge University press, London.
28. Korany, B., 1987: How Foreign Policy Decision: Are made in the third world, west view press, London.
29. Matthews, ken, 1995: The Gulf conflict and international relations, London.
30. Daily telegraph, 18/9/1990.
31. Jerusalem, post, 27/10/1990.